

## قرار مجلس الأمناء رقم (٤) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٥

## بشأن تعديل قرار مجلس الأمناء رقم (٢) لسنة ٢٠١٥

### مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الرقابة على الاسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩؛

وعلى القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٥٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد مجالات وقيم التمويل متناهي الصغر؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٥٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن النظام الأساسي لوحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية؛

وعلى قرار مجلس الأمناء رقم (١) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط وقواعد وإجراءات توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر قبل العمل بالقانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤؛

وعلى قرار مجلس الأمناء رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بشأن شروط ومتطلبات الترخيص للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر؛

وعلى قرار مجلس الأمناء رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن مواعيد وإجراءات الترخيص النهائي بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية؛

وعلى قرار مجلس الأمناء رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ بشأن نهاية الفترة المحددة لتقديم الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحاصلة على ترخيص مؤقت بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر للحصول على الترخيص النهائي؛

وعلى موافقة مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٥؛

**قرر:**

**(المادة الأولى)**

تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار مجلس الأمناء رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ لتكون كالتالي:  
"على الوحدة دراسة طلبات الترخيص المشار اليه بالمادة السابقة والحصول على الاستيفاءات اللازمة وإصدار الترخيص للطلبات المستوفاة خلال مدة لا تتجاوز ١٥ نوفمبر ٢٠١٥".

**(المادة الثانية)**

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، وعلى الموقع الالكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدوره .

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

ورئيس مجلس الأمناء

شريف سامي

